

من السلطة التعاقدية إلى السلطة اللاتعاقدية عند ميشال فوكو

From the contractual authority to the non-contractual authority of Michel Foucault

أ. أومعوش مقدودة^{*1}

¹ جامعة أبو القاسم سعد الله – الجزائر 2، megdoudaoumaouche@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/09/30

تاريخ القبول: 2020/07/24

تاريخ الاستلام: 2020/06/14

Abstract

Michel Foucault is one of the most important figures of the contemporary philosophy. For a quarter of a century, he could decipher the code of the occidental society which has shown itself, so he discovered the reality of these systems that have never been built on citizens' will. On the contrary, it's the occidental political systems which make the individuals (citizens) who will serve the exploitative liberal system which in its turn invest in knowledge and even the deviant bodies. The Foucault genealogical programme has shown that the occidental civilization of repression, exploitation, marginalization and head cuts, Andit has never been a model of reconciliation and liberty.

Keywords : Pouvoir – Connaissance, Autorité contractuelle, Autorité disciplinaire, Autorité vitale, L'économie politique du corps.

الملخص

عمل ميشال فوكو Michel Foucault أهم الفلاسفة المعاصرين ومنعرج فارق في الفلسفة المعاصرة، لمدة ربع قرن على فك شفرات المجتمع الغربي، التي تسوق صورة جمالية، تظهر الغرب كمثل عن القيم الديمقراطية واحترام الحريات الفردية والجماعية، ليكشف فوكو عن الوجه الحقيقي لهذه الأنظمة التي لم تبنى يوما على إرادة أفرادها، بل العكس الأنظمة السياسية الغربية هي التي تشكل وتصنع الأفراد الذين يخدمون المنظومة الليبرالية الاستغلالية. التي تستثمر في العلم والمعرفة وحتى الجسد الحي. كشف المنهج الجنيالوجي الفوكوي أن الحضارة الغربية هي حضارة قمع، استغلال، تمهيش وقطع الرؤوس. وأنها لم تكن يوما سباقا لقيم التسامح والحرية.

الكلمات المفتاحية: السلطة – المعرفة، السلطة التعاقدية، السلطة الانضباطية، السلطة الحيوية، الاقتصاد السياسي للجسد.

* أ. أومعوش مقدودة: megdoudaoumaouche@gmail.com

مقدمة:

يعتبر التفكير في السياسة موضوع متجذر في تاريخ الفلسفة، منذ العصر اليوناني وبلغ ذروته في العصر الحديث والمعاصر، ويرجع ذلك الى الوعي التام لدى الفلاسفة بأن التاريخ البشري ما هو الى تاريخ سياسي. من أهم الفلاسفة الذين اهتموا اهتماما كبيرا بالسلطة ميشال فوكو MICHEL Foucault (15 أكتوبر 1926 - 25 جوان 1984) الذي يعتبر من أهم الفلاسفة الفرنسيين ومنعرجا فارقا في الفلسفة المعاصرة، عمل لمدة ربع قرن على تفكيك شفرات المجتمع الغربي الحديث والكشف عن مدى مصداقية شعارات الأنوار، وحقيقة الأنظمة التي تسمى بالديمقراطية وتتغنى بحقوق الإنسان، وتشجيع المعرفة الموضوعية.

عرف عن الفترة الحديثة غزارة الإنتاجات الفكرية حول أنظمة الحكم، وطريقة تشكل السلطة وذلك مع هوبز (Thomas Hobbes)، وجون لوك (John Locke) وجون جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau) وغيرهم. إذ عمل هؤلاء على التنظير لطريقة التأسيس لأنظمة سياسية تلي مطالب الإنسان الحديث من حقوق وحرريات. إلا أننا هنا سننطلق من فرضية كون فوكو سيفتح حقلا جديدا من التفكير السياسي، وكذا سيبحث حول السلطة في الأماكن غير المألوفة، وبالتالي سنعيد معه النظر عن تصورنا للديمقراطية الغربية وحقوق الإنسان ونستبشر ظهور مفهوم جديد للسلطة. عن طريق الحفر في أماكن جديدة، لم تنفذ إليها العقول قبله، كالخطاب المعرفي. ولتحقق من هذه الفرضية سنذهب مع فوكو للأماكن غير مفكر فيها. إذ سنعمل على التنقيب داخل المؤسسات النظامية (المستشفى، السجن، المدارس والثكنات) ما يسمح باكتشاف جوانب أساسية أهملتها الدراسات السابقة. وأيضا الكشف عن تحليلات جديدة عميقة عن آليات عمل السلطة، تستحق البحث الشاق والجاد لغرض التحقق من فرض وجود علاقات جديدة للسلطة لم تدرس بعد. وسنستعمل منهج التحليل إذ نتبع مؤلفات فوكو لاستكشاف عن حقيقة جديدة للسلطة، وهو الأمر غير الهين كوننا أمام فيلسوف يتعمد القفز بين الوقائع وبين الحقبات التاريخية كذلك، والتي تكشف المستور عن هذا الشكل الظاهر للحضارة الحديثة. كما سنعمل على أسلوب المقارنة، بين أهم النظريات الحديثة حول السلطة ونظرية ميشال فوكو وهذا لغرض الكشف عن مدى اختلاف فوكو وخروجه عن النسق المألوف، في التفكير حول السلطة، لذلك كان من المهم التطرق لبعض النظريات الحديثة حول

السلطة وكان من الضروري كذلك قراءة معظم ما كتب حولها لأن السلطة غير ثابتة ولا تمتلك، بل تمارس في كل الأماكن. كما أننا سنستحضر الأدوات الخاصة لفوكو، وهي المنهج الأركيولوجي والجنياولوجي التي تساعدنا في السفر بين واقع المجنون أحيانا، إلى واقع المسجون والمؤسسات العقابية وكذا حقيقة الخطاب المعرفي، كل هذا من أجل الوصول الى حقيقة السلطة عند فوكو وما مدى كونه غير فعليا في مفاهيمها وكشف عن ما لم يكشف عنه قبلا، باعتباره فعليا انطلق من أماكن أخرى، لم تدرس ولم تولى لها هذه الأهمية عند محاولة الفلاسفة فهم السلطة.

إن الباحث في السياسة سيعمل على تحليلها وفهمها داخل العلاقة التقليدية بين الحاكم والمحكومين ويحلل السلطة من خلال أجهزتها المعروفة والتي تمارس بها سلطتها (البرلمان، الوزارات والمجالس) لكن من الظاهر أن مع فوكو ستتغير أماكن البحث وأدوات التحليل. وعليه الإشكالية الرئيسية لهذا البحث هل مصدر السلطة هو التعاقد؟ أم أنها تستمد وجودها واستمرارها باستراتيجيات أخرى؟ هل سيكشف البحث في فكر فوكو عن أنواع وعلاقات جديدة للسلطة؟ ولتكريس أعمق لبحثنا سنعالج مجموعة من المشكلات الجزئية وهي كالتالي: ما هي هذه الأماكن الجديدة التي تمارس فيها السلطة؟ ما هي الإضافة التي يمكن استخراجها من دراسة الفلسفة السياسية بمجهر فوكو؟ وما هي المفاهيم الجديدة التي حددها للسلطة؟ وهل تمكن من توجيه النظر لما كان مخفيا؟ باعتبار أن الفلسفة الحديثة _ مع فلاسفة العقد الاجتماعي _ قدموا دراسات ونظروا للأنظمة السياسية وكشفوا عن مصدرها وأهدافها، وعلاقة السلطة بالمعرفة. فهل الخطاب المعرفي هو فعلا من يضع ويحدد نظام عمل السلطة؟ أم أن مع فوكو سنصل لحقيقة معاكسة؟ ماهي بالتالي العلاقة بين المعرفة والسلطة؟ وأي معرفة تهتم بها السلطة أكثر من غيرها؟ ولماذا؟

1. السلطة لدي فلاسفة العقد الاجتماعي (المفهوم التعاقدية للسلطة)

ذهب معظم الفلاسفة السياسيون في العصر الحديث الى اعتبار أن الأفراد هم الذين يختارون ويضعون سلطتهم بأنفسهم حيث تصور معظم فلاسفة العقد الاجتماعي توماس هوبز، جون لوك وجون جاك روسو حالة طبيعية افتراضية سابقة عن وجود الدولة. فالأفراد اتفقوا وأبرموا عقدا مكنهم من الخروج من المرحلة

الطبيعية إلى المرحلة السياسية أو المدنية عبر تفويض سلطة تحمي حقوقهم ووجودهم. ومع ذلك فقد اختلف هؤلاء الفلاسفة في طريقة وصفهم لفرضية المرحلة الطبيعية، إذ يصفها توماس هوبز بمرحلة انعدام السلام، وعدم وجود أي ضامن لإبقاء الأفراد علي حياتهم وممتلكاتهم، فكانت حرب دائمة ومستمرة للحفاظ علي الوجود لذلك وجدت الدولة والسلطة بقوانينها لتنتهي حالة الحرب وتحقق السيادة، فتحمي الأفراد داخليا وخارجيا. وهذه السلطة هي عبارة عن إرادة الأفراد الذين يختارونها بكل حرية لكي تمثلهم وتسهر على تطبيق القوانين. "فهدف الدولة هو الخروج من حالة الحرب البائسة بانتقاء قوة فعلية تنظم حياتهم وتجعلهم يحترمون تنفيذ تعهدهم التعاقدية خوفا من العقوبة." (توماس هوبز، 2011، ص: 175)

إذن يتضح أن الدولة تشكلت وفق عقد بين الأفراد والسلطة. التي تضمن بدورها السلام لهم كما تطرق الي ذلك جون لوك في كتابه "في الحكم المدني" "du gouvernement civil" إلى كون الفرد كان يتمتع بحقوق طبيعية في المرحلة الأولى لكن هذه الحقوق لا توجد قوانين تضمنها، ولا يوجد قضاة ليحكموا في النزاعات بالعدل. فكان لابد من إنشاء حكم مدني الذي يبنى أساسا علي إرادة الأفراد الحرة. وتكون هذه الإرادات بمثابة أمانة لابد للسلطة أن تحترمها وتستعملها لتحقيق الخير العام. لأن الأفراد تنازلوا عن جزء من حقوقهم مقابل تمتعهم بحقوق مدنية أكثر ضمانا. لذلك لا بد أن يلتزم الحاكم بتحقيق هدف العقد وأي إخلال بهذه المبادئ يكون من حق الأفراد انتزاع الحكم منه "فيقبل العبور إلى الحالة الاجتماعية رغم محاسن الطور الطبيعي إلا أن السلطة متقلبة ما يرغمهم علي الالتجاء إلي قوانين الحكومات الثابتة. حيث يتاح لهم المحافظة علي أملاكهم وفقا للقوانين التي ارتضتها الجماعة، ومع أن الناس يتنازلون عن المساواة، الحرية والسلطة التنفيذية التي كانوا يتمتعون بها في الطور الطبيعي، فينضمون إلي المجتمع ويتعهدون بها إليه كي يتصرف بها كما يقتضي الخير العام." (جون لوك، 1959، ص: 64)

كذلك جون جاك روسو تطرق في كتابه "في العقد الاجتماعي" الى نفس الفرضية وهي وجود مرحلة طبيعية تتميز بكونها خيرة لكن انحراف الإنسان عن البراءة الأولى بظهور الملكية لذلك كان لابد من إيجاد صيغة يتخلى بها الأفراد عن إرادتهم لصالح الإرادة العامة. إن روسو لا يقبل أن يتخلى الإنسان عن حرته لأي سلطة كانت بل هذا العقد يجعل الأفراد يتمتعون بحقوق أوسع وأضمن. وهذه الهيئة المتمثلة في "الإرادة العامة

التي هي مجموع الإرادات الخاصة والتي تعتبر ليست بسلطة علوية بل تكون في خدمة الأفراد اللذين فوضوها وأي تقصير من الإرادة العامة يمكن للأفراد تغييرها." (j-j Rousseau, 2009, p:30)

يظهر لنا إذن اختلاف حقيقي في طريقة تصور المرحلة الطبيعية وتصور العقد، لكن يتبين لنا كذلك أن هذه الفلسفات تتفق في كون الدولة والسلطة وجدتا نتيجة رغبة الأفراد وحاجتهم. فهي علاقة واضحة ومبرمة بعقد.

2. السلطة اللاتعاقدية عند ميشال فوكو

قدم فوكو تحليلات جديدة لسلطة غير مبنية على فرضيات بل على تحليل الممارسات السياسية للعصر الحديث. إذ يرفض دراسة السلطة وفق الطريقة التقليدية، أي السلطة ليست ثابتة في علاقة واحدة بين الحاكم والمحكومين. بل هي متجزئة ومتفرعة ومتغلغلة في كل الأماكن لدرجة يصعب النفاذ إليها فهي توجه وتسير الأفراد وتفرض سيطرتها بواسطة مؤسساتها وخطاباتها.

للكشف عن آليات عملها يجب دراسة العلاقات غير التعاقدية في المؤسسات التي ترافق الفرد منذ ولادته من الأسرة الى المدرسة والمستشفى. فهي التي تعمل على تكوين الفرد فعليا، بالتالي لا يمكن الحديث عن الفرد كوجود منعزل عن السلطة كونها تعمل على تكوينه وتحدد القيم التي تبدو لنا شخصية. لغرض جعلهم يستطيعون المشاركة في الحياة الاجتماعية وفق ما يتوافق مع إرادتها وتقوم بعزل وتهميش بعض الأفراد الذين لا يتوافقون مع نمط خطابها. ففي مؤلف فوكو الموسوم "تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي" 1961، يتتبع واقع الجنون في الحضارة الغربية من العصور الوسطى التي كانت تنظر للجنون كمس شيطاني وكظاهرة خارقة، ليأتي عصر النهضة ليرى في الجنون ألم وموت. أما خطاب الحداثة بداية من ديكارت في القرن السابع عشر فسيقصى المجانين من مزاوله الحياة الاجتماعية، ومع ولادة المستشفى كمؤسسة للسلطة التي تستخدمه كمكان لعزل الأفراد الذين يشكلون خطرا على النظام القائم، وليس كمكان مخصص للعلاج "فلقد استعمل الحكم المطلق أوامر ملكية وإجراءات اعتباطية فكان المجانين يوضعون على امتداد قرن ونصف داخل دور الحجز هذه مع العاطلين الفقراء والمجرمين." (ميشال فوكو، 2006، ص:71)

هذه العلاقة اللاتعاقدية هي التي تكشف عن الصورة الحقيقية للحدثة السياسية في أوروبا وواقع الإنساني الغربي، لذلك يوجهنا فوكو لدراسة السلطة ضمن مؤسساتها الدقيقة كالمستشفى العام، دور الحجز، المدارس والثكنات فيكشف أن السلطة ليست ملكية، بل شبكة استراتيجيات وعلاقات عديدة ودائمة النشاط لتكوين فرد يتوافق مع نظامها السياسي والاقتصادي "فيجب أن ينظر إليها علي أن نموذجها هو الصراع المستمر بدلا من أن تكون العقد الذي بموجبه يتم التخلي عن الممتلكات أو الاستيلاء عليها، وبالإجمال يتوجب الافتراض أن هذه السلطة تمارس أكثر مما تمتلك. ويجب أن تفسر علي أنها الأثر الإجمالي لمواقعها الاستراتيجية." (ميشال فوكو، 1990، ص: 65) واستراتيجيات السلطة تظهر من خلال هذه العلاقات اللاتعاقدية، إذن فقد انطلق فوكو من نقد السلطة كما تصورها فلاسفة العقد الاجتماعي، فبأنه ليس المهم المصدر الرئيسي للسلطة بل يجب تحليل تنوعات السلطة. يجب النظر الى السلطة في تعددها وتنوعها واختلافها وخصوصيتها، أي يجب دراستها بوصفها علاقات قوة متقاطعة تبعث الواحدة الى الأخرى، وأنه بدلا من إعطاء أهمية وألوية للقانون بوصفه مظهر أساسيا لسلطة يجب تعيين وتحديد مختلف تقنيات الإكراه التي تقوم عليها السلطة.

إن هذا التصور الجديد للسلطة يمكن تلخيصه بالمصطلح الفوكوي **السلطة الانضباطية**، تلك السلطة التي تمارس على الجسد بواسطة تقنيات المراقبة والسلطة الحيوية، فالسياسة هي حرب دائمة من أجل السيطرة على الذات، هذا ما سنكتشفه في مؤلفاته "تاريخ الجنون"، "المراقبة والمعاقبة"، "إرادة المعرفة". فمصطلح السياسة مرادف للحرب فيقلب فوكو مقولة كارل فون كلاوزفيتز (1780 - 1831 جنرال ومؤرخ حربي بروسي من أهم مؤلفاته: فن الحرب) القائلة: «الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى.» أما فوكو فيعتبر أن السياسة ما هي الا استمرار الحرب بطرق أخرى. فالصراع متجذر في كل أشكال العلاقات البشرية ولا يقصد بالسياسة الحرب تلك التي تحدث عنها هوبز في كتابه "اللفياتان": "حرب الكل ضد الكل". فقد اعتبرها فوكو حرب نظرية، حرب فيلسوف، حرب غير واقعية، الحرب الحقيقية هي حرب فيها منتصرين ومنهزمين، حرب تستعمل أدوات وخطابات لتفرض الضبط والسيطرة، ومن بين أهم وسائلها الخطاب المعرفة، العلم، المؤسسات فكيف تمارس السلطة الإكراه على الجسد بواسطة المعرفة؟ ماهي الإجراءات التي تستخدمها لاستثمار المعرفة؟ كيف ربط فوكو العلم بالسلطة؟

3. السلطة والمعرفة عند فوكو

حسب فوكو لا يمكن أن يوجد حقل معرفي خارج السلطة كون هذه الأخيرة هي التي تحدد ما يمكن معرفته وما لا يمكننا النفاذ إليه. "الفرد الذي يعرف والأشياء التي تتوجب معرفتها وأنماط المعرفة هي مفاعيل لهذه المقتضيات الأساسية للسلطة ولتحولاتها التاريخية وباختصار ليس نشاط موضوع المعرفة هو الذي ينتج معرفة مفيدة أو مضرّة للسلطة بل السلطة - المعرفة هي التي تحدد المجالات الممكنة للمعرفة." (ميشال فوكو، د.ت، ص:13)

يربط فوكو بين المعرفة والسلطة، فالسلطة تشجع المعرفة التي تستفيد منها عبر تأسيس حقل معرفي يتناسب ويتوافق مع وجودها كما لا توجد معرفة بدون أن تكون علاقات السلطة، فإن تحليلات السلطة يجب أن يكون ميكروفيزيائي، أي أن يسلط الضوء على هذه العلاقة التي كثيرا ما تكون معقدة، فالخطابات المعرفية التي تنشر نوع من المعارف ليست هي التي تحدد نوع السلطة، بل العكس السلطة هي التي تحدد هذه الخطابات. فمثلا خطاب الأنوار التي كانت الحرية من بين أهم مبادئها وأهدافها لم يكن أقل صرامة ولا أقل خدمة لمصالح الليبرالية من النظام الخطابي الديني السائد في العصر الوسيط. فتعصب الأنوار من أجل نشر العقل هو تعصب لخدمة العقل الأوروبي بوجه التحديد، فالذات التي أقر بوجودها ديكارت René Descartes هي ذات أوروبية. فهي "تجر جميع الأفراد لها وتحدد نسق واحد يجب أن يفكر من خلاله الجميع، فهي لا تنحرف فقط عن مسار الحرية الذي سطرته بل تحدد مسار التفكير العالمي الكوني." (ميشال فوكو، 1990، ص:66) وفعلا مؤلفات فوكو التي تجمع بين الأسلوب التاريخي والفلسفي "تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي"، "المراقبة والمعاقبة"، "تاريخ الجنسانية" كشفت عن تسلط السلطة على الجسد وعلى النفس واستخدامها لمختلف مؤسساتها بحيث تستخدم خطط عقابية لمراقبة الأفراد وإخضاعهم، "فكل مؤسسات السلطة الإصلاحية تعمل وفق منهج واحد وهي المراقبة المستمرة للأفراد عبر تقديم نمط تربوي، علمي، علاجي وإنتاجي للأفراد." (Frédéric gros, 2010, P :07)

يعطي فوكو أهمية للمؤسسات المتوغلة في الحياة الاجتماعية أكثر مما يوليه للبرلمان والوزارات والأحزاب. فحقيقة السلطة لا تظهر في هذه العلاقات التقليدية، بقدر ما تظهر في ممارسات مؤسسات الدولة. فعلاقة الحكام بالحكومين لا يمكن فضحها في هذه الأماكن التقليدية بقدر ما يمكن إظهارها في إحدى الوسائل الهامة التي تستخدمها السلطة كالسجن أين تصف بعض الأفراد بالمجرمين، وتقدم للمجتمع صورة عنهم كأعداء لهذا المجتمع وبالتالي لا بد من إبعادهم وعزلهم. "لكن في الواقع كانت السجون ولا تزال وسيلة في يد السلطة لتنظيم الحرب داخل المجتمع ضمن المسار الذي يحقق أهدافها فلقد كانت السجون تقدم اليد العاملة التي ساعدت في تطور الرأسمالية." (Frédéric gros, 2010, P :08) فممارسات السلطة مع هذه الفئة التي تصفهم بالمجرمين إضافة إلى حجزهم كانت تمنع تواجدهم في بعض الأماكن. كما كانت السلطة تضع أوشاما على أجسادهم وهي عبارة عن وسيلة أخري لفصلهم عن الأفراد العاديين في المجتمع. كما يشير فوكو لظاهرة تزايد بناء السجون في المدن الكبرى الأوروبية في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر هذه السجون التي كانت تستضيف الإنسان نفسه الذي كانت الأنوار تدعوا إلى تحريره، فميشال فوكو يعتبر ممارسات السلطة علي الفرد تتجلى في تكوينه الذي يتناسب مع نظامها السياسي ومنظوماتها الاقتصادية الذي يتم داخل هذه المؤسسات التي تراقب خصوصيات الأفراد فتتسلط على كل شيء ولا تستثني أي خصوصية حتى العلاقات الجنسية، وذلك بواسطة مراقبتها لعدد الولادات الشرعية والغير شرعية، سن الزواج، فتتدخل السلطة في جعل هذه العلاقات مثمرة إذ كانت المنظومة الإنتاجية تحتاج إلى ولادات، كما يمكن أن تجعلها عقيمة حسب مقتضيات نموها الاقتصادي. "تؤكد السلطة بشكل مستمر أن المجتمع ومستقبله وثروته مرتبطان ليس فقط بعدد مواطنيه وفضيلتهم ليس فقط بأنظمة زواجهم وتنظيم عائلاتهم ولكن بالطريقة التي يمارس كل مواطن جنسه لأول مرة. فتتكون شبكة كاملة من الملاحظة حول الجنس من خلال الاقتصاد السياسي السكاني." (Frédéric gros, 2010, P :09)

يظهر أن الممارسات السلطوية تظهر على المستويات الشخصية والصغرى فليس بشرط أن تظهر ممارسات للقوة الجماعية، بل يمكن اكتشافها في المجال الشخصي الجزئي وهو ما أطلق عليه فوكو "ميكروفيزياء السلطة." التي تنتشر داخل المجتمع بحيث تسير السلطة الحياة الخاصة للأفراد، ما يبين تعسف استراتيجيات

السلطة على العلاقة الزوجية تكون متضمنة داخل الاقتصاد السياسي. إن ما يميز "الحدثة ليس الاهتمام المتماثل في إخفاء الجنس ولا الاحتشام الزائد في الكلام بقدر ما هو بالأحرى التنوع والانتشار الواسع للأجهزة التي اخترعت للحديث عن الجنس ولاستثمار الحديث عنه لقد حيك حول الجنس سلسلة كاملة من الخطابات المتنوعة." (ميشال فوكو، 1999، ص: 46) إن السلطة تدخل الفرد ضمن معادلتها لتجعل منه وسيلة للتحقيق النتائج الاقتصادية والسياسية التي تريدها ولتتمكن من ذلك تستعمل استراتيجية تراتبية وتستعمل هذه العلاقات اللاتعاقدية لتفرض نوع من السلوك يخدم مصالحها وهذا ما يسميه الاقتصاد السياسي للجنس.

إذن المجتمع الغربي والسلطة الحديثة لم تكتف بفرض المراقبة والعزل للمجنون ونشر آليات عقابية متطورة على المساجين، بل كذلك سلطت قمع ومراقبة الجنس. إذ يمثل القرن السابع عشر بداية عصر القمع فعندما يتناول فوكو بمنهج أركيولوجي القرون الماضية فإننا نلاحظ أن هناك اختلافات حول ما يتعلق بالجنس فلقد فرضت الكنيسة تحويل الجنس إلى خطابات. هذه الكنيسة التي كانت رافضة لكل الممارسات الجنسية غير شرعية والتي فرضت أسلوب خطابي معين ورفضت استعمال بعض الكلمات لتهديب الخطاب. (ميشال فوكو، 1999، ص: 46) والالتزام بنظافة العبارات وكل أشكال المراقبة علي المفردات قد لا تكون سوي تدابير ثانوية بالنسبة لهذا الإخضاع الكبير وسوى طرق لجعل الإخضاع مقبولا من الناحية الأخلاقية ومنتجا من الناحية التقنية. لكن في القرن الثامن عشر يفتح المجال للخطاب حول الجنس، بل أكثر من ذلك بحيث يعتبر أن الجنس يمكن إدارته وتحويل هذه الطاقة لفائدة الجميع. فأصبح الجنس في هذا القرن ضمن مهام الشرطة. "فكان يجب علي الشرطة أن تعني عناية تامة بهذه الطاقات وتجعلها في خدمة السعادة العامة وهي لا تستطيع تحقيق هذا الهدف إلا عن طريق معرفتها لكل ما لها من ميزات مختلفة فشرطة الجنس لا تعني الصرامة في التحريم بل تنظيم الجنس عبر خطابات مفيدة وعامة." (ميشال فوكو، 1999، ص: 42) فيكون جسد الأفراد مجرد ألعاب تسيرها السلطة. فليس الفرد هو الذي يضع السلطة وفق عقد اجتماعي بين طرفي الحاكمين والمحكومين بل العكس السلطة هي التي تنتج الأفراد وذلك اعتمادا علي هذه المؤسسات. بالتالي وجود الفرد ليس سابقا عن وجود

الدولة بل متزامنان معا. فالسلطة تصنع الأفراد وفق منظومة تربوية، علمية، اقتصادية وهؤلاء الأفراد يقومون بإعطاء شرعية للسلطة التي كونتهم، وبالتالي لا يمكن أن تنتج أفراد يثورون ضد جهاز الدولة وشرعيتها.

يمكن أن نستنتج صحة الفرض الذي انطلق منه وتأكد لدينا أن فوكو تمكن من نقل مفهوم السلطة من العلاقة التقليدية التي تركز على مركز واحد للسلطة والتي تتمثل في التعاقد بين المحكوم الذي يختار بطريقة أو بأخرى الحاكم إلى مفهوم آخر للسلطة، يتضح ضمن مراكز متعددة وفق علاقات لاتعاقدية وضمن خطاب علمي ومعرفي معين. وهذا يحيلنا لإبداع آخر ومصطلحات جديدة هي السلطة الحيوية والسلطة الانضباطية. فالتنقيب في مؤلفات ميشال فوكو ومحاضراته تمكنا من التوصل إلى حقيقة كون هذا الأخير فيلسوف السلطة بامتياز، فكل أبحاث فوكو تتناول بطريقة أو بأخرى ممارسات السلطة تغلغلها وصناعتها للفرد من خلال مؤسساتها، نوع الخطاب الذي تنشره فهي تصنع الفرد ولعل حقل الخطاب التاريخي، هو أخصب المجالات المعرفية التي تعمل السلطة على الاستحواذ عليه واستثماره لماذا المعرفة التاريخية بالتحديد؟ كيف يمكن للتاريخ أن يكون عميل مخلص للسلطة؟ هل التاريخ الغربي تاريخ حقيقي؟ أم تاريخ مزيف؟

3.1: التاريخ والسلطة:

تعمق اهتمام فوكو بالسلطة مع ثورة 1968 التي "أحدثت في نظره تغييرا كبيرا في الفكر الفرنسي المعاصر ومن هنا تجلّى الاهتمام الفوكوي بالسلطة السياسية، وإخضاعها للمنهج الأركيولوجي الذي يقوم على تحريها من الممارسات الخطائية والانجازات المنطوية تحت وطأة الأحكام القبلية والغايات المسبقة التي فرضها العقل الغربي طويلا." (ميشال فوكو، 1999، ص: 44) ففوكو قام بقطيعة مع المفهوم الذي تقدمه الأنظمة الليبرالية التي تدعي الشرعية ليحل محله مصطلح السلطة الحيوية والسلطة الانضباطية.

3.2: التاريخ الرسمي:

يرفض فوكو الاعتماد فقط على الفلسفة في محاولة فهم السلطة، فهذه الأخيرة لا يمكن فهمها إلا من خلال التاريخ، وهنا كذلك يجب الإشارة إلى فيلسوف القوة نيتشه **Nietzsch** الذي أعاب على

الفلاسفة عدم اهتمامهم بالتاريخ. فالتاريخ حسب فوكو ليس مجرد عملية عقلية ثقافية لمعرفة الماضي وأحداثه معرفة موضوعية وحيادية، بل هو تاريخ السلطة، التاريخ الرسمي، تاريخ المنتصر وهو مجالها الحيوي الذي تستمد منه شرعيتها، فهي الموضوع والفاعل في نفس الوقت، فهو خطاب السلطة حول ذاتها وهي الطريقة التي ينهي بها المنتصر نصره، أي النص التاريخي هو خطاب المنتصر أين يبرر نصره، وفيه كذلك يهشم المنهزم وحقيقة هذا الأخير. ليبقى التاريخ على حقيقة واحدة وهي التي يكتبها المنتصر. لذلك فوكو يدعو للتقريب والحفر وإعادة قراءة الخطاب التاريخي «التاريخ الرسمي يجر معه وإن رفض، تاريخه السري الذي يكشف أن وراء عنفوان السلطة وبريقها المزيف هناك تفاصيل تبيننا حقيقة كيف كان المشهد الأول في مسرحية تاريخ البشرية وأن ما تحمله من أفكار نيّرة التي ما زالت حية بيننا هي في الحقيقة، تاريخ قطع أوصال ودق عظام مرفوقة بفسخ الأيدي والأرجل وصلبها على أبواب المدن، حين كانت مشاهد القتل تنتهي بالتمثيل بالجثث أو بإلقاء السجناء والأسرى في أقفاص سباع أو في برك تماسيح ضوّرها الجوع للمناسبة آمادا طويلة." (محمد علي الكردي، 1992، ص: 38)

إن الأنظمة التي تدعي الشفافية والديمقراطية ونشر الحضارة، وهنا يقصد الأنظمة الليبرالية بصفة عامة والأوروبية بصفة خاصة، خصوصا تلك التي تفتخر بصفة الموضوعية في كتابة التاريخ. لكنها في الحقيقة تتحفظ عن الجرائم والاستغلال الذي مارسه على الدول الأخرى، وبالتالي تهمش الطرف الآخر من التاريخ لترسم وجهاً أنيق لمبادئها وهنا يمكن الإشارة إلى رفض الدولة الفرنسية حتى الآن الاعتراف بجرائمها التي ارتكبتها في الجزائر بل لا زالت تعتبر احتلالها للجزائر نشرا للديمقراطية والحرية. ولعل هذا المثال ليس الوحيد في تاريخ الدول الليبرالية. هنا فوكو يؤكد على ضرورة تفكيك هذا الخطاب التاريخي الرسمي إذ نجده قائم فقط على المبادئ التي تؤمن بها ولا تعترف بغير ذلك. "فعل التأريخ بنظر فوكو هو رفض التاريخ الرسمي أي التاريخ كما تكتبه السلطة الحاكمة على نفسها والكشف على الألاعيب السياسية." (Yves Charles zareka,)

(2001, P :144)

3. 3: إعادة مسألة التاريخ الرسمي:

في محاضرة فوكو "يجب الدفاع عن المجتمع" يوضح كيف أن الخطاب التاريخي منذ بداية العصر الوسيط ارتبط بعلاقة المجتمع بالحرب، هذه الحرب التي تختلف تماما عن الحرب الفلسفة أو النظرية التي أشار إليها بعض الفلاسفة أمثال هوبز والتي ربطها بمسألة السيادة فبالنسبة لفوكو هذه الحرب افتراضية لا يوجد فيها منتصرين أو منهزمين حقيقيين، بل أكثر من ذلك اعتبر هذا النوع من الخطاب الفلسفي غطاء يخفي حروب حقيقية ويسكت صوتها، "وهي حروب حقيقية ومعارك فعلية ولدت القوانين وسط الغزوات والفتوحات والمدن المحروقة." (حسن المصدق، د.ت، ص: 03) الخطاب التاريخي إذن عند فوكو هو الخطاب الرسمي، خطاب سلطوي يقدم المشروعية لذاته، فهذا الخطاب بعيد تماما من أن يكون حيادي بالتالي لا يمكن الوثوق به كمرجع فهو لا يعتمد على التنقيب من أجل الكشف عن ما بين اسطر التاريخ لإظهار والكشف عن المجاز التي ارتكبت في حق بعض المجتمعات وأحيانا في حق الإنسانية جمعاء، لا يكشف عن ما ارتكبت أنظمة سياسية فاشلة والذي تكتبه ذات معينة حول ذاتها لا يمكن أن يكون نقدي أو موضوعي، بل دائما يكون متحيز لطرف ما.

3. 4: التاريخ الحقيقي:

إعادة قراءة التاريخ حسب فيلسوف الحفريات، ليس مجرد عملية سردية لأحداث وقعت في الماضي باعتبار أنه كما سلف الذكر هذا التاريخ كتب من قبل ذات شاركت في هذه الأحداث. وبالتالي دونت من التاريخ ما يشهد لها من انتصارات وما يبرر لها بعض التجاوزات، وما يضيف الشرعية على بعض الانتصارات. وبالتالي هذا تاريخ زائف. ومن جهة أخرى رفض فوكو التاريخ كما نظرت إليه بعض الفلسفات يجب أن تترك جانبا بعض الأبواب الزائفة خصوصا ما يسميه هوبز حرب الجميع ضد الجميع. وبالتالي عملية إعادة كتابة وقراءة التاريخ حسب فوكو يجب أن لا تكون سردية، بل يجب أن يكون عملا ابستمولوجيا نقديا، العودة إلى الأرشيف والنظر إليه بمنظار نقدي فلسفي مرة أخرى. المعرفة عند فوكو لا تتم بالفلسفة وحدها وكذلك لا تتم بالتاريخ وحده فهي عملية حفريات نقدية للكشف وقراءة ما همش وغيب من التاريخ.

4. من السلطة الشرعية إلى السلطة الحيوية

السلطة الشرعية هي التي تتمثل في الإرادة العامة والتي تعبر عن إرادة الأفراد الذين تنازلوا عن إرادتهم الخاصة لصالح الإرادة العامة، التي تمتلك كل الصلاحيات لتقرير الحرب أو السلام، وذلك لغرض الحفاظ على السيادة. هنا فوكو ينتقد مرة أخرى نظرية هوبز حول حرب الكل ضد الكل ودور الإرادة العامة في فرض السلام، فاعتبر أن السياسة لم تكن يوماً تخلي للإرادات الجزئية لصالح إرادة عامة. بل السلطة هي التي تفرض نفسها تفرض الحرب وتفرض السلام من خلال صناعة الجسم الحي. فهي تمارس على الحياة وتفرض أحياناً الموت وهذا ما يسميه فوكو السلطة الحيوية. ويطور هذا المصطلح في مؤلفه "إرادة المعرفة" وبالتحديد في الفصل الخامس المعنون "حق الموت والسلطة على الحياة". انطلق فوكو من أن السلطة مارست الحق على الحياة منذ عصور طويلة إذ يقول: «كان حق الحياة والموت أحد الامتيازات المميزة للسلطة المطلقة لاشك في أنه مستمداً شكلياً من السلطة الأبوية القديمة التي كانت تحول رب الأسرة الروماني حق التصرف بحياة أولاده كما بحياة عبيده، فهو الذي أعطاهم إياها وبوسعه أن ينتزعها منهم.» (ميشال فوكو، د.ت، ص: 47)

إن كان الملك يملك الحق المطلق على حياة رعاياه وبالتالي يمكنه أن يسلب هذا الحق متى أراد. أحياناً بحجة عدم الولاء له أو يدفع رعاياه للحرب بحجة الحفاظ على السيادة. فهذا لم يعد ممكناً في المجتمعات الحديثة فالسلطة لا يمكن أن تستيخ حياة الأفراد بطريقة مباشرة، ولكنها كذلك لم تستغني على حقها التقليدي في السيطرة على الحياة. وللكشف عن السلطة على الحياة والموت في المجتمعات الحديثة سيستخدم فوكو المصطلح الأركيولوجي للحفر في مجموع العلاقات الاجتماعية ومختلف نظم الحياة "وهي الطريقة المستعملة منذ القرن 18 في محاولة عقلنة المسائل المطروحة على الممارسة الحكومية والمتعلقة بالظواهر الخاصة بمجموعة من الأحياء، الذين يؤلفون جملة السكان الصحة، نسبة المواليد طول العمر، الأجناس." (ميشال فوكو، د.ت، ص: 51)

لفهم السلطة الحيوية يجب دراستها ضمن الآليات الاستراتيجية لعملها أي ضمن انتشارها وهيمنتها على الفرد، من خلال المؤسسات النظامية المختلفة (المدرسة، الكنيسة، المستشفى...) فالمدرس يمارس سلطة على المتعلم، الطبيب يمارس الهيمنة على المريض، هيئات الإحصاء. "فالسلطة في مفهوم فوكو تتعدى مناحي

القمع والعنف وأساليب التحايل والتعتيم، إلى المعنى الشامل الذي يعنى أن هذه الأخيرة منبثة في كل مكان لدرجة أن أي موضوع يقوم بدراسته مثل الجنون، الذات، الجنس، السجن، العائلة، التاريخ، المعرفة فإنه يحول الموضوع إلى شبكة من السلطة الأخطبوطية. "ميشال فوكو، 1994، ص: 59) والسلطة الحيوية هي مختلف الآليات والاستراتيجيات والتقنيات التي تنظم وتسير الحياة. وقد شهدت المجتمعات الحديثة والمعاصرة نقلة في مهام وآليات عمل السلطة "نحن أمام سلطة مخصصة لإنتاج قوى معينة وتنميتها وتنظيمها أكثر مما تعمل لمحوها وثنيتها أو هدمها سوف ينزع حق الموت تغيير موضعه أو على الأقل إلى الارتكاز على متطلبات سلطة تدير الحياة والتوجه وفقا لما تقتضيه هذه المتطلبات.

من المعروف عن الأنظمة الليبرالية أنها تتغنى بكونها تحمي وتحافظ على حياة مواطنيها وبأنها تجاوزت الأنظمة الملكية. وما عرف عنها من ممارسات تعسفية في حق الرعايا أين كان الملك يستبيح حياة الأفراد للحفاظ على بقائه ولفرض احترامه. ولكن الواقع والتاريخ يظهر حقيقة أن العالم لم يشهد حروب دامية أكبر من الحروب التي عايشتها الشعوب الحديثة. فالسلطة لا تزال تمارس حقها على الحياة والذي لم تتنازل عليه في المجتمعات الحديثة، ولكن أصبح هذا الحق يتخفى تحت شعار الحفاظ على حياة الجميع. "فالقدر على تعريض شعب ما لموت شامل هي نقيض القدرة على ضمان بقاء شعب آخر إن مبدأ: إمكان القتل لإمكان العيش الذي كان يدعم تكتيك المعارك عدا اليوم مبدأ استراتيجيا بين الدول، لكن الوجود المعنى لم يعد هو الوجود القانوني للسيادة، بل الوجود البيولوجي لشعب ما." (اسماعيل نفاذ، 2016، ص: 94) أغلب الحروب التي تخوضها السلطة ضد مجتمع معين تقحم فيها حياة مواطنيها، بل وتستثمر حياتهم في هذه الحرب لكن مع تقديم الخصم كتهديد لاستمرارهم لحضارتهم ولقيمهم أكثر من ذلك أحيانا تختار الحرب كوسيلة للحفاظ على الاستقرار والقيم العالمية وكل هذه المبادئ هي استراتيجية السلطة الحديثة والمعاصرة.

لقد تغير دور السلطة ومهامها في العصر المعاصر إلا أنها لا تزال تملك الحق على الحياة بل وطورت القدرة على استثمار حياة المواطنين ولقد تمكنت الأنظمة السياسية منذ القرن السابع عشر من الهيمنة على الحياة من خلال التركيز على الجسد "كآلة فترويضه وزيادة قدراته وانتزاع قواه، والنمو المتوازي لفائدته وتطويعه ودحجه في أنظمة مراقبة فعالة واقتصادية كل ذلك أمنت إجراءات سلطوية تميز الأنظمة أو قواعد الانضباط أنها

سياسية تشريحية anrtomo-politique للجسم البشري. " (ميشال فوكو، 1999، ص: 139) إضافة لسيطرة السلطة على الحياة فإنها كذلك تستثمر هذه الأخيرة من خلال تشريح الجسد الحي، لغرض ترويضه وجعله جسد مطيع خاضع للأنظمة السياسية، وفعال فيما يخص العجلة الاقتصادية .

إن السلطة الحيوية هي كل الاستراتيجيات الممارسة على الجسد الحي، فهي إدارة للأجساد من خلال مؤسسات السلطة ومن خلال بعض الإجراءات كإحصاء الولادات، الوفيات. "لقد انتشرت إذن تقنيات متنوعة ومتعددة لإخضاع الأجساد وتحديد السكان، هكذا بدأ عصر السلطة البيولوجية." (ميشال فوكو، 1999، ص: 140) الأهم حسب فوكو هو الكشف عن آليات عمل السلطة وأماكن جديدة. فيما ذهب الفلاسفة السياسيون للبحث عن مصدرها "ولهذا راهن فوكو لا على تحديد السلطة في حد ذاتها، وإنما على تحديد الكيفية التي تعمل بها السلطة، أنه لا يريد طرح سؤال حول ماهية السلطة؟، بل يريد طرح سؤال حول الكيفية التي تعمل بها السلطة؟ والكشف عن الآليات التي تتوسل بها في ضبط الأجساد ومراقبتها (السلطة الانضباطية) وفي تدبير وحكم الأحياء والسكان (السلطة الحيوية)." (ميشال فوكو، 1999، ص: 143)

5. السلطة الانضباطية

عمل فوكو مستعينا بأركيولوجيا نيتشه عن التنقيب وقراءة ما لم يكتب من التاريخ الغربي، ونطق عن ما سكت عنه لمدة قرون، ويمكن القول أنه كشف الوجه الأخر للأنظمة الليبرالية باستبداله للنظريات التي تتغنى بالشرعية وحرية الفرد في وضع واختيار النظام السياسي حين كشف عن التسلط على الأحياء وصناعة السلطة لموضوعها المتمثل في الفرد، وليس العكس. بعد أن توطر السلطة وتصنع موضوعها (الفرد) تعمل حسب فوكو على عدم إفلات هذا الجسد من قبضتها. وذلك عن طريق ما يسمى السلطة الانضباطية، "بالإضافة إلى ذلك امتدت هذه السياسة إلى العناية بالجسد حتى وضعت له حدودا وقواعد ومعايير وضوابط تحدد من هو السوي ومن هو الشاذ، المؤلف وغير المؤلف، الصحيح والخطأ... حيث لا يمكن تجاوزها إلا بالسقوط في المحذور، إذ لم يعد الأمر كناية عن مراقبة أحادية من أعلى إلى أسفل ومن الجماعة على الفرد، تمايزت وتعددت

أوجه المراقبة وتناثرت السلطة حبات صغيرة في كل مناحي الحياة عبر تدخل الدولة من خلال الضبط الاجتماعي في جميع أنحاء المجتمع الهرمية وغير الهرمية العليا منها والسفلى. "(عمر التاوى، 2014، ص: 91)

إن مصطلح الضبط كثير الاستعمال عند فوكو فهو متعدد المعاني، فيمكن دراسته من خلال مؤسسات النظامية (السجن، الثكنات، المستشفيات، المدارس، الأماكن العامة...) وكذلك من خلال المعرفة والخطاب. تمارس السلطة الضبط بشكل أخطبوطي غير متمركز لذلك فوكو يحاول الكشف على طرق ضبط الجسد في مؤلفاته ضمن تعدد أشكال ومراكز هذا الضبط، ليحدث نقلة في كيفية النظر إلى الإنسان، متجاوزاً بذلك المنطق الذي قدمته النزعة الإنسانية بصفة خاصة والعلوم الإنسانية بصفة عامة التي تعتبر الفرد متميز وذات مستقلة، ليكشف أن جسد الفرد خاضع لاستراتيجية السلطة "ليتحول جسد الفرد عبر هذه التكنولوجيا الجديدة إلى موضوع للتنظيم." (عمر التاوى، 2014، ص: 92)

تتعامل السلطة مع الجسد من خلال مختلف مؤسساتها لتجعل منه جسدا مطيعا جسد منتج من خلال فرض بعض الحركات والسلوكيات ومنع حركات وسلوكيات أخرى، وبالنسبة لفوكو تطورت أساليب وطرق ترويض الأجساد في المجتمعات الحديثة والمعاصرة فالأنظمة التي ترفع صوت الشعارات وتتغنى بالفردية، وامتلاك الأفراد فيها لجسدهم هي في الواقع الأنظمة الأكثر تطورا في ما يسميه فوكو بـ"الاقتصاد السياسي للجسد" فهناك الكثير من الأساليب الانضباطية منذ زمن بعيد في الأديرة، في الجيوش وفي المشاغل أيضا. ولكن الانضباطات أصبحت خلال القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر صيغا عامة للسيطرة. "(ميشال فوكو، 1990، ص: 159) فالمجتمع الحديث تجاوز أساليب العقاب التي كان يمارسها الملك على رعاياه. كما تغيرت أساليب التعذيب العلني لتخويف والترهيب "الجسد الانضباطي الذي حل محل الجسد المعذب في مرحلة الإصلاحات الدستورية والقانونية إنما يرمز الى دخول المجتمع بكامله إلى شبكة الانضباط المعقن لكل مؤسساته ونشاطاته فلم يعد الجسد الفردي والاجتماعي تحت رحمة العاهل، بل أصبح تحت وطأة سلطة انضباطية لا تكل ولا تدر. ويمكن أن نتلمس صورة ملموسة لهذه السلطة الانضباطية في الاقتصاد السياسي للجسد أي في ظهور نمط جديد من المراقبة يتخذ شكل ترويض وإعادة ترويض دائم للأفراد. كما يمكن أن

نلتمسها في التكنولوجيا السياسية للجسد، أي في الظهور المتزايد للمؤسسات." (عمر التاو، 2014، ص:94)

نلاحظ انطلاقاً من هذا التحليل مدى دقة تخطيط السلطة للفترة العقابية إذ لا تكون فترة السجن قصيرة جداً لدرجة لا تكفي فيها للتعليم السجن حرفة والاستفادة منه كأيد عاملة، كذلك نلاحظ نقص كبير في تحديد عقوبة المؤبد، أين لا يمكن أن يندمج الفرد مرة أخرى في المجتمع، فهي إذن عقوبات متحكم فيها مدروسة وهادفة. إذ لا بد من تحويل المذنب إلى قوة منتجة واستثماره بشكل يفيد المجتمع الرأسمالي. "ليس العقاب في نطق النظام السياسي والاقتصاد الرأسمالي احتجازاً واعتقالاً أو تعسفاً. وإنما هو بالأحرى قانون تنظيمي وتشريعي يقدم للاقتصاد الرأسمالي عمالاً منتجين بفعل إصلاحهم، وبفعل تحويل المجرم إلى عامل منتج." (عمر التاو، 2014، ص:95) المنظومة العقابية لا تختلف عن النمط العام للأنظمة الليبرالية التي تهتم بالربح والإنتاج أكثر من اهتمامها بالمجرم كشخصية تحتاج للعلاج أو كروح تحتاج أن تتطهر من الخطايا كما تنادي الديانات، وليس حفاظاً على المجتمع من الجريمة.

حتى وإن تعددت هذه المؤسسات لكنها تعمل وفق استراتيجية واحدة فهي أولاً تعتمد على شكل هندسي واحد، وهذا ما نلاحظه في المؤسسات النظامية بل وتعتمد على نفس الألوان. كما أنها لا تعتمد على فضاء مفتوح أين يصعب الضبط فكل مؤسسات السلطة لديها نفس الحواجز الأمنية كما تعتمد على أماكن مغلقة أين يسهل مراقبة وضبط الجسد وإذ تعتمد المؤسسات الانضباطية من جهة الشكل، على نفس التخطيط الهندسي، وعلى نفس الفضاء المغلق الذي يسمح باحتجاز الجسد، فإنها تعتمد من جهة المضمون على معرفة دقيقة بالجسد، وعلى جيش من الأطباء والمحققين والمربين، وعلى تقنيات لضبط تبدأ بأوامر ونواهي اجتماعية وأخلاقية، وبتقسيم الأفعال إلى مسموح ومحظور خير وشرير، حسن وقبيح. وتنتهي إما بمكافآت للثناء على الجسد المطيع والمرغوب سياسياً واجتماعياً، أو بعقوبات لكسر شوكة الجسد المتمرد وغير المطيع. إذن الجسد في كل حالته داخل المجتمع فهو مؤطر من هذه المؤسسات، ما لا يقتصر على جسد المذنب فهي دقيقة منتشرة في علاقة التلميذ بالمدرسة والأستاذ والبرنامج، حاضرة في المستشفى، فالمستشفى العام الذي كان

تأسيسه الأول لغرض سياسي اقتصادي بحث ألا وهو تطهير مدينة باريس من المتشردين والشواذ لتقديم صورة حكم مثالي لا شوائب فيه.

خاتمة:

لقد كشفت أعمال فوكو عن مواضيع كثيرة كانت خارج دائرة التفكير، كما استعمل أدوات جديدة وهي: التاريخ، الأركيولوجيا، الجنيالوجيا ما جعل الرحلة مع مؤلفاته ممتعة، إذ تمكن فعليا من وضع مفهوم جديد ينسب إليه وهي السلطة الحيوية والانضباطية. كما أعاد إلى النص ما كان مهمشا لقرون، الجنون، السجن الجنس. ليجيب على سؤال كيف تعمل السلطة؟ كون عملها مجهري أخطبوطي يصعب حصره أو تحديده. كما أظهر زيف الوجه البشوش والناعم لحضارة عرفت شتى أنواع التهميش التعذيب، وقطع الرؤوس وفصل الأضلع. هذه الحضارة التي من حقائقها التاريخية أنها استعمارية تستيخ ثورات الدول الأخرى، وداخلها مجتمع انضباطي، يصنع أجساد مطيعة تخدم العجلة الاقتصادية حضارة تمتهن وتجد الاقتصاد السياسي للجسد.

قائمة المراجع:

- _ التاو، عمر. (2014). التشريح السياسي للجسد الانساني. مجلة كتابات فلسفية. العدد الأول. المغرب: جامعة محمد الخامس.
- _ الكردى، محمد علي. (1992). نظرية المعرفة والسلطة عند ميشال فوكو. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- _ المصدق، حسن. البيولوجيا السياسية بين سلطة المعرفة ومعرفة السلطة. العرب الثقافي. العدد 11.
- _ فوكو، ميشال. (1990). المراقبة والمعاقبة. تر: علي مقلد. مراجعة: مطاع صفدي. لبنان: منشورات مركز الإنماء القومي.
- _ فوكو، ميشال. (1994). دروس (1970،1982). تر: محمد ميلاد. ط 1، المغرب: دار توبقال للنشر.

__ فوكو، ميشال. (1999). تاريخ الجنسانية: إرادة المعرفة. تر: جورج أيت صالح. مراجعة: مطاع صفدي. لبنان: مركز الإنماء القومي.

__ فوكو، ميشال. (2006). تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي. تر: سعيد بنكراد. ط 1. المغرب: المركز الثقافي العربي.

__ فوكو، ميشال. يجب الدفاع عن المجتمع. تر: على مقلد. لبنان: دار الطليعة.

__ لوك، جون. (1959). في الحكم المدني. الكتاب الثاني. الفصل التاسع. تر: ماجد فخري. بيروت: اللجنة الدولية اليونيسكو لترجمة الروائع الإنسانية.

__ نقاز، إسماعيل. (2016). جدلية المعرفي والسياسي عند ميشال فوكو قراءة في تفكيك بنية السلطة. مجلة دراسات فلسفية. العدد 06. الجزائر.

__ هوبز، توماس. (2011). اللفيانان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة. ترجمة: ديانا حرب وبشرة صعب. مراجعة: رضوان سيد. ط 1. الامارات العربية المتحدة: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث.

_ Frédéric, gros. (2010). **Foucault et la société punitive**, in revue ouvriers, n°135, paris.

_j-j, Rousseau. (2009). **du contrat social ou principes du droit politique**, ed ,l'ordyssée, paris.

-Yves Charles, zareka. (2001). **figures du pouvoir :études de philosophie politique de michel Foucault**, puf ,paris.